

المبحث الثالث

آخر الأطروحة الاستشرافية

في استخفاف المعاصرين بمنهج المحدثين

مع مرور الزَّمن وحملِ علمِ الحديثِ في هذه الأعصرِ المتأخرةِ، ابْنَى من المستشرقين مَنْ جَدَّ التَّفَحُّصَ فِي هَذِهِ الشُّبُهَةِ، والتَّرْوِيجُ لَهَا عَبْرِ الْمُتَدِيَّاتِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالْمَجَالَاتِ الْبَحْثِيَّةِ، دُونِ إِعْنَانٍ لِلنَّظَرِ فِي الدَّعْوَى، أَوْ إِعْمَالِ لِلْفَكَرِ فِي كَلَامِ الْمُدْعَى عَلَيْهِمْ، أَوْ سِرِّ فِي الْبَحْثِ فِي مُصَنَّافَتِهِمْ، زَاعِمِينَ أَنَّ حَكْمَهُمْ عَلَى مَنْهِيجِ الْمُحَدِّثِينَ نَتْلَاجُ بِحَثِّ مَوْضِعِيِّ، اقْتِضَاهُ الْمَنْهِيجُ النَّقْدِيُّ الْمُسْتَحْدَثُ فِي تَوْثِيقِ الْأَخْبَارِ.

بل هؤلاء المستشرقون قد زادوا على تشنيعات الأقدمين على المحدثين أمثلةً من عندهم جديدةً، حسِبُوها شاهدةً على اختلال الأسس المنهجية التي ابْنَى عليها المحدثون صناعةَ الأخبار؛ فإذا بلغوا مُبْتَهِمَ في هدمها - وهيئات لهم - انهمَ تَبَعَا لِهذا الْعِلْمِ باقيِ الْعِلُومِ الْتَّقْلِيَّةِ مِنْ تَقْسِيرٍ وَفَقْدٍ وَلُغَةٍ وَتَارِيخٍ! لَا عَتَمَادٌ للمُشْتَغلِينَ بِهَا عَلَى مَنْهِيجَيَّةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي الرُّوَايَةِ وَالْإِسْنَادِ؛ وَهُنَّا تَكْمُنُ خطورةُ إِسْقاطِ علمِ الحديثِ عَلَى الإِسْلَامِ كُلُّهُ!

ترىُ شاهدَ هَذَا الالتفاقِ الخطيرِ لِحربِ الْمُحَدِّثِينَ فِي مُثْلِ قولِ (عَابِدِ الجَابِريِّ) : « .. إِنَّ الْمَوْرُوثَ التَّقْوَافِيَّ الْعَرَبِيِّ الْإِسْلَامِيِّ الَّذِي تَنَاقَلَهُ الْأَجْيَالُ ،

منذ عصر التدوين إلى اليوم، ليس صحيحاً على وجع القطعِ، بل هو صحيحٌ فقط على شروطِ أهل العلم، الشروطُ التي وضعها وَخَصَّ لها المُحدثون والفقهاء والمفسرون والنحاة واللغويون الذين عاشوا في عصرِ التدوين، ما بين مُتصفِ القرن الثاني، ومُتصفِ القرن الثالث للهجرة^(١).

فما هذا الكلام إلَّا علْمٌ من مشروعِ أقامه المستشرقون في دراستهم للسنة، ونَفَرُ لهم بنجاحٍ تسرِّبَ كثيرون من أحکامِهم البحثية وإنفاذها في عقولِ جمهورة من المُتفقين المُحدثين؛ كتلك الإشكالات الفنية المتعلقة بالتدوين، وتحريفهم لمفهوم بعض المصطلحات كـ«السنة»، وقضية اختلاط الأحاديث بالإسرايليات .. إلخ؛ ومن أكثر ما راج لهم من ذلك في القرنين المنصرمين: مقولُهم بإغفالِ المُحدثين لنقدِ المُتون في توثيقهم للأحاديث^(٢).

كان من أوائل من هَوَّش بهذه التُّهمة عليهم مستشرق إيطالي يُدعى «كابيتاني»^(٣)؛ تضمنَت فقرةً من كتابه «الحواليات الإسلامية»^(٤) زبدةً ما خلصَ إليه في هذا الباب، وهي قوله: «كُلُّ قصدِ المُحدثين ينحصر ويتركَّزُ في وادٍ جديبٍ مُمحِّلٍ من سردِ الأشخاص الذين تَقْلُوا المَرْوِيَّ، ولا يشغل أحدٌ نفسه بِنَفْسِهِ بِنَفْسِهِ العبارَة والمتَّنِّ نفسه! ..»؛ ثمَّ خَمَّنَ عَلَّةً هذه الغفلة منهم بقوله: «.. إنَّ المُحدثين والنقادَ المسلمين لا يجسرون على الاندفاعِ في التحليلِ النقدي للسنة إلى ما وراءِ الإسناد، بل يمتنعون عن كُلِّ نَقْدٍ للنَّصِّ، إذ يرَونه احتقاراً لِمشهوري الصَّحابة، وقحةً ثقيلةً يُخْطِرُ على الكِيانِ الإسلامي»^(٥).

(١) «تكوين العقل العربي» (ص/٦٤).

(٢) انظر «المستشرقون والسنّة» لسعد المرصفي (ص/٢٤).

(٣) لُوبي كابيتاني: مستشرق إيطالي، أشهر بكتابه «الحواليات»، وهو أوسُع تاريخ استشرافي لعهد النبوة والخلفاء، توفي (ت ١٩٣٥ م)، انظر «موسوعة المستشرقون» للبدوي (ص/٤٩٣).

(٤) «المستشرقون والحديث النبوي» لمحمد بهاء الدين (ص/١٢٩).

(٥) «دائرة المعارف الإسلامية» (مادة: أصول، المجلد الثاني، هامش ٢٧٩)، وانظر «المستشرقون والحديث النبوي» لـ د. محمد بهاء الدين (ص/١٢٩ - ١٣٠).

غير أنَّ المرجعية الاستشرافية قد ترَكَت قبله في استقاء ما صَوَّبه (جولديزير) إلى منهج المحدثين من مَعَاوِلِ النَّقْض^(١)؛ فكانت مؤلفات هذا المُتجرِّي هي الأكثر تداولاً في هذا الفن بين الدارسين^(٢)، وهو كَسَالِفَه (كاباتاني) يَعْتَبُ «أنَّ نَقْدَ الأَحَادِيث عِنْدَ الْمُسْلِمِينْ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْجَانِبُ الشَّكْلِيُّ مِنْذَ الْبَدَايَةِ، وَأَنَّهُ لَا يَخْصُّ لِلنَّقْدِ إِلَّا الشَّكْلُ الْخَارِجِيُّ لِلْحَدِيثِ».

ذلك أنَّ صِحَّةَ المَضْمُونِ عِنْدَهُمْ مُرْتَبَطَةُ أَوْقَنِ الارْتِبَاطِ بِنَقْدِ سَلْسَلَةِ الإِسْنَادِ، فَإِذَا اسْتَقَامَ سَنَدُ حَدِيثٍ لِقوَاعِدِ الْقَدْدَهُ الْخَارِجِيُّ، فَإِنَّ الْمَتنَ يُصَحِّحُ، حَتَّىٰ وَلَوْ كَانَ مَعْنَاهُ مُجَانِبًا لِلْوَاقِعِ، أَوْ احْتَوَى عَلَى مُنْتَاقَصَاتٍ، وَيَكْفِي لِلإِسْنَادِ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِّلَ الْحَلْقَاتِ، وَأَنْ يَكُونَ رَوَاهُ ثَقَاتٍ، أَتَصِلُ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ بِشِيخِهِ، حَتَّىٰ يُقْبَلَ مَتَنُهُ مَرْوِيَّهُ»^(٣).

وقد جاء بعد هؤلاء من خُصُّ الْبَخَارِيَّ صِرَاطَهُ بِهَذِهِ الْفِرَيْدَةِ، فَأَفْحَمَهُ فِي زَمْرَةِ الْمُتَهَالِكِينَ عَلَىِ الْإِسْنَادِ مِنْ غَيْرِ تَفْهُمٍ، كَالَّذِي زَعَمَهُ الْمُسْتَشْرِقُ (الْفَرِيدُ يُومُ)^(٤) فِي بَيْوْلِهِ: «مَنْتَى مَا افْتَنَ الْبَخَارِيُّ بِتَحْدِيدِ بَعْثِهِ فِي سَلْسَلَةِ الرُّوَاةِ»

(١) كِتَابَيْهِ الْمُضْمُنُهُ فِي الْجَزْءِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِهِ «دِرَاسَاتِ إِسْلَامِيَّةٍ»، حِيثُ خَصَّصَ نَصْفَ الْأَوَّلِ عَنْ عِلْمِ الْحَدِيثِ وَتَارِيْخِهِ وَتَطْلُورِهِ، وَهَذَا الْجَزْءُ طَبَعَ سَنَةَ ١٨٩٠ م، وَكِتَابَهُ الْآخِرُ «مَنَابِعُ التَّفْسِيرِ الإِسْلَامِيِّ»، الْمُتَرَجِّمُ إِلَىِ الْعَرَبِيَّةِ بِاسْمِ «الْعِقِيدَةِ وَالشَّرِيعَةِ فِيِ الْإِسْلَامِ»، وَهُوَ فِي أَسَاسِهِ مُجَمُوعَةُ مُحَاضَرَاتِ الْقَاماَهُ أَمَامِ اللَّجْنَةِ الْأَمْرِيْكِيَّةِ لِلْمُحَاضَرَاتِ فِيِ تَارِيْخِ الْأَدِيَانِ، وَالْكِتَابُ طَبَعَ سَنَةَ ١٩٤٦ م، وَانْظُرْ مَقْدِمَةَ الْمُتَرَجِّمِ لِلْكِتَابِ (٥/١).

(٢) تُولِي هَذِهِ الدِّعَوَى جَمَاعَةُ غَيْرِ (جُولَدِيزِير)، مِنْهُمْ (نيكولاوس آغَنَاثِيس) وَ(وليامُ مُورِّر) وَ(إِسْبِرِنِجِر)، انْظُرْ مَقَالَاتَهُمْ فِي «الظَّاهِرَةِ الْأَسْتَشْرِفَةِ وَأَثْرَاهُ عَلَىِ الْدِرَاسَاتِ الإِسْلَامِيَّةِ» لَدَ سَاسِيِّ الْحَاجِ (ص/ ١٣٠-٥٨٥)، وَ«مَنْهَجُ الْقَدْدَهُ عِنْدَ الْمُحَادِثِينِ» لَدَ مُحَمَّدٌ مُصْطَفِيُّ الْأَعْظَمِيِّ (ص/ ١٢٨-١٤٩).

(٣) «الْحَدِيثُ التَّبَوِيُّ وَمَكَانَتُهُ فِيِ الْفَكَرِ الإِسْلَامِيِّ الْحَدِيثِ» لَمَحْمَدٌ حَمْزَهُ (ص/ ٢١٠).

(٤) الْفَرِيدُ كِبِيُومُ: إِنْجِلِيزِيُّ مُعاَصِرٌ، اشتَهَرَ بِالْمُتَصَبِّضِ ضِدَّ الْإِسْلَامِ، حَاضِرٌ فِي جَامِعَاتِ انْجِلِزْتَرَا وَأَمْرِيْكَا، وَتَغْلِبَ عَلَىِ كِتَابَهُ وَآرَاهُ الرُّوحُ التَّبَشِيرِيَّةُ، مِنْ كِتَابِهِ (الْإِسْلَامِ)، يَقُولُ مُحَمَّدُ الْبَهِيِّ: «مَنْ الْمُؤْسِفُ أَنَّهُ تَخْرُجَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنْ أَرْسَلَتْهُمُ الْحُكْمَةُ الْمُصْرِفَةُ فِي بَعْثَاتِ رَسْمِيَّةٍ لِلْخَارِجِ لِدِرَاسَةِ الْلِّغَاتِ الْشَّرِقِيَّةِ»،

انْظُرْ تَرْجِمَتِهِ فِي كِتَابِ هَذَا الْآخِرِ «الْمُبَشِّرُونَ وَالْمُسْتَشْرِقُونَ فِيِ مَوْقِفِهِمْ مِنِ الْإِسْلَامِ» (ص/ ٢٢).

في السند، مفضلاً ذلك على نقد المتن، صار كلُّ حديث مقبول الشكل قطعياً بحكم الطبيع«^(١).

فهذه الدراسات الغربية بما أفرزته من نتائج حكمية على عمل المحدثين، قد تبنتها شرائح واسعة من مثقفين إسلاميين وغير إسلاميين، تراها منتشرة في كتابات مثل (أحمد أمين)، و(علي عبد الرّازق)^(٢)، و(محمود أبو ربيه)^(٣)؛ وكان (رشيد رضا) في مقدمة هؤلاء المتأثرين في هذا الباب بعنوان الاستشراق، وعلىه يُنفي (محمد حمزة) أحد حدائي تونس بقوله: «محمد رشيد رضا كان بحق من أوائل المفكرين في بداية هذا القرن الذين تَبَهُوا إلى ما اعتبرى منهاج المحدثين القديمان من خلل، حين رَكَزوا نقدَهم على السند دون المتن»^(٤).

إلى أن جاء الحدائيون ليحتسبوا الجهد في تعریف تلك الدراسات الاستشرافية في هذا موضوعه السنة والحديث، ثم الاستعانت بها للتشكيك بمصادر التلقى عند أهل السنة بصفة خاصة^(٥).

(١) Guillaume, Alfred: *The Traditions of Islam*, P. 55 نقلًا عن « موقف الاستشراق من السنة والسيرية النبوية» لأكرم العمري (ص/ ٧٤).

(٢) علي بن حسن بن أحمد عبد الرّازق: باحث من أعضاء مجمع اللغة العربية بمصر، ولد بإحدى أعمال المنيا بمصر، وتعلم بالأزهر، ثم بجامعة أكسفورد، وأصدر كتابه المثير للجدل «الإسلام وأصول الحكم» سنة ١٩٢٥ م، توفي سنة ١٣٨٦هـ، انظر «الأعلام» للزرکلي (٢٧٦/٤).

(٣) انظر أثر تلك الأطروحات الاستشرافية في السنة على هؤلاء الكتاب وغيرهم في «المستشرقون والحديث النبوى» (ص/ ٢٧٢-٢٨٠). د. محمد بهاء الدين.

(٤) «الحديث النبوى» (ص/ ٢١١).

(٥) فلا يُسأل بعد عن فرحة الشيعة الإمامية بهذه الطعون، وهي بأقلام من يُحسب في ظاهره على أهل السنة، والاستشهاد بها في قيّات رذوهم على علماء السنة، كما تراه - مثلاً - في كتاب «ابو هريرة» عبد الحسين المؤوسى (ص/ ٣٩-٥١)، و«المعالم المدرستين» المرتضى العسكري (١/ ٣٦١).